أصول التحليل اللساني للجملة العربية (مقاربة الإعراب)

الدكتور الجمعي بولعراس
قسم اللغة العربية وآدابها
كليـــة الآداب واللغات
جامعة تبسة – الجزائر

تمهيد:

على مر الأزمنة والدارس للنحو العربي يجد تباينا بين الإعراب وعلم النحو، الذي ما فتئ في زمن الأسلاف أن يعد منهج الإعراب له قواعده وأسسه، يختلف عن علم النحو؛ ذلك أنه تحليل واعي للمباني والتراكيب اللغوية، مستهدفا الإبانة عن المعاني في مستواها الإبلاغي، بتطبيق تلك القواعد النحوية. هدفه أن يعطي للمتلقي وللنصوص التراثية سواء كانت قرآنية أو شعرية مفهوما واضحا عن سر التراكيب اللغوية المختلفة، والفروق المتنوعة في سياقاتها اللغوية.

وهذا المفهوم المشهور عند الأسلاف طمس معناه وأصبح محصورا في البحث عن أواخر الكلمات، التي كثيرا ما تركت جراء هذا الفهم مشاكل عويصة ظلت تهدد كيان اللغة العربية.

فالإعراب إذن الذي نريد أن نبيّن مفهومه، ليس تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، ولا ما جيء به لبيان مقتضاه العامل في

حركة أو حرف أو سكون أو حذف، إنما نريد بمنهج الإعراب ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين في العلوم العربية من تحليل لغوي للجملة أو ذلك المنهج الذي غايته " تصوير مختلف الأبواب النحوية التي يتكلم بوساطتها الفكر، وإدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى، إذ المعاني المعجمية للمفردات لا تؤدي إلى فهم جملة من الجمل" [1]، وهذا المعنى هو المقابل ل:" Linguistics analysis or parsing ".

1-الفرق بين علم النحو ومنهج الإعراب:

لقد اتهم المتقدمون من النحاة بخلط مفهوم النحو بمفهوم الإعراب، لكن واقع تعريفاتهم مما تقدم فيه الفرق واضح عندهم، فالنحو عندهم صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التركيب والصورة التي تعبر عن أي معنى من المعاني المختلفة المراد إنشاء وفقه تركيب يؤدي هذا المعنى، والنظام الذي يحكمه، أما الإعراب عندهم فينطلق من الصورة والوصول إلى المعاني المحبوءة تحت هذه الصورة وكيفية نشوءها والعلاقات التي تحكم الكلمات التي نسجت على منوال معين وأدت هذه الصورة المراد إعرابها ودراستها وهذا كما يبين من التعريف الذي أورده السيوطي في الاقتراح وينسبه لصاحب المستوفى نصه أن النحو:

"صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صياغة النظم وصورة المعنى" [2]؛ فالنحو إذن قوانين والإعراب هو تطبيق لهذه القوانين في إعراب تركيب لغوي ما قصد الوصول إلى المعاني الكلية (الدلالية، النحوية، الصرفية..الخ) المستنبطة من التراكيب اللغوية.

فيمكن للإعراب أن يصل إلى المعاني المختلفة وكيف نسجت هذه الألفاظ لتجسيد هذه المعاني كالمعاني الصوتية: كالجناس الناقص، ومعاني بعض الحروف والمعاني الوظيفية التي تتجلى في الحركات الإعرابية، والمعاني الوظيفية على

المستوى الصرفي وهو أنواع منها المعنى الذي ينسب إلى أقسام الكلمة الاسمية والوصفية والفعلية والظرفية..الخ ومنها المعنى الذي ينسب إلى عناصر التعريف كالمتكلم والخطاب والغيبة والتذكر والتأنيث والجمع والأفراد والتثنية والتعريف والتنكير، ومنها المعاني المتعلقة بالصيغ المجردة كالطلب والصيرورة والمطاوعة والتكلف واعتقاد الشيء على صفه والاتخاذ والمبالغة والتفضيل والتعجب والادعاء والألوان والحركة والزمان والمكان والآلة ولمرة والهيئة، ومنها معاني الزوائد واللواصق كالتوكيد والتصغير والتعدية....الخ. وكل هذه المعاني وظيفية تؤديها العناصر الصرفية داخله في إعداد المعاني العرفية اللغوية.

إن الإعراب يجب أن ينظر إليه بأنه ذلك العلم الذي يهتم بالكشف عن المعاني النحوية والوظيفية المختلفة في أدنى جزء يؤدي معنى من المعاني وكيفية تضافر هذه الكلمات لانجاز هذا المبنى ليعبر عن المعنى الكلي للجملة الوحيد، وكيفية نسج هذه العلاقات بين الكلمات وما وظيفة كل كلمة النحوية في تكون الجملة أي موقع هذه الكلمة من المعنى الكلي المراد من الجملة.ذلك أن عامة الناس يظن أن الجملة تتكون من مجموع دلالات الكلمات الواردة في الجملة وهذا أمر ساذج، إذ كيف تفسر الترادف ودخول كلمة في سياق معين والإفصاح عن معنى معين لتخالفه في سياق آخر، فالجملة مستوى أخرى من الدلالة فإذا كانت الكلمة في دلالتها الأولى هي معجمية ففي الجملة دلالتها تصبح نحوية، بمعنى أنها ربما تتمركز وتنطلق منها علاقات تضافرية لأداء معنى جملي، وقد تكون مساعدة لأداء معنى الجملة.

ومن هنا تكمن ضرورة الإعراب، لان فهم النصوص لا ينطلق من فهم معنى الكلمات مفردة فهما معجميا لان هذا كثير ما يقود إلى أحكام خاطئة ومشوهة.

ومن مثل هذا الفهم لشبكة العلاقات التي تتضافر فيها معاني الكلمات حول المعنى المركزي للكلمة المحورية التي انطلق منها للتعبير عن معنى ما أو خبر ما.

) ومشكلة a perception problem يتحدث شومسكي عن مشكلة الفهم (
) ويقول:"فإما مشكلة الفهم فقد تعالج بتأليف a production problemالأداء (
) يتضمن قواعد اللغة المبنية داخليا جنبا إلى جنب مع a passerمحلل إعرابي (
) وكمساعدات Accessعناصر أخرى كنظام معين للذاكرة وطريقة للاقتراب (
معينة وهلم جرا، ولا ينبغي أن يحول المحلل الإعرابي (Heuristics)كشف
) إلى بناها بالطريقة التي تترابط بها هذه الأشياء بواسطة Expressionالتراكيب (
اللغة فمثلا ينبغي أن يفشل المحلل الإعرابي في أن يفعل ذلك في حالة ما يسمى
، أو الجمل التي تحمل الذاكرة بما لا garden path sinters(جل طريق الحديقة)
تطيق بالنسبة للانتقال من الشمال إلى اليمين، انه ينبغي أن يعكس الصعوبات
المجربة مع الجمل من قبيل الجمل المذكورة آنفا... وهكذا، وأما مشكلة الأداء
فهي أكثر غموضا إلى حد بعيد....الخ ". [3] ومشكلة الأداء هي مهمة النحوي لا
المحلل الإعرابي ولو كانت هناك علاقة، فالإعراب يتعلق بمشكلة الفهم والإفهام
وهو المنحى التطبيقي للقواعد النحوية آو ما أطلق عليه بالتحليل النحوي
للنصوص، ويعرف تمام حسان النحو بأنه:" نظام تتشابك فيه العلاقات العضوية
حتى يصبح بهذا التشابك بنية." [4]

إلى أن يقول: " إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح التطبيق " [5]، ولا غرو في
أن نعد التطبيق هو الإعراب الذي يحلل تشابك هذه العلاقات ويشرح كيفية
نشوءها بمثل ما يحلله في المباني اللغوية.

وخلاصة الأمر أن مفهوم الإعراب هو "الإفصاح عن خصائص الكلمات
العربية حال تركيبها بواسطة قواعد علم النحو[6]

و قال محمد خليل باشا في كتابه (التذكرة من قواعد اللغة العربية) في معرض
الكلام عن الإعراب:

" الإعراب هو تحليل تظهر فيه ماهية الكلمة ومحله من الإعراب في الجملة وأخيرا محل الإعراب في سياق النص، وهذا يقتضي بادئ ذي بدء فهم ما في المفردات ثم فهم المعنى العام المقصود، ثم نعرب كل كلمة ثم كل جملة (ثم قال): ويعرب الفعل إعرابا نحويا ؛أي بذكر عمله في الجملة كما يلي:أهو مبني أم معرب؟

فان كان مبنيا فعلى ماذا بني؟ وهل البناء ظاهر أم مقدر ؟ ولماذا ؟ وإذا كان معربا فهل هو مرفوع أو منصوب أو مجزوم؟ ولماذا، وما هي علامة ذلك؟..الخ، ويعرب الاسم إعرابا نحويا فيذكر محله من الإعراب اهو فاعل أم نائب فاعل أم مفعول ؟ مبتدأ أم خبر ؟ اسم لإحدى وناسخها خبر لها؟

مرفوع أم منصوب أم مجرور ؟ وما هي علامة ذلك؟ وهل هي ظاهرة أو مقدرة ؟ وإذا كان مبنيا فعلى ماذا؟ وهل بناءه ظاهر أو مقدر؟ "" [7]

إن معرفة أحكام وخصائص الكلمات العربية حال تركيبها مع بعضها هي موضوع منهج الإعراب وهذه الأحكام والخصائص تختصر في الأتي:

1- تحديد نوع الكلمة 2- تحديد عاملها

3- تحديد معناها الإعرابي 4- تحديد علاقتها

5- تحديد رتبة لفظها 6- تحديد عملها

7- تحديد حالتها 8- التعليل

9- تحديد محلها 10- الملاحظات.

إذن منهج الإعراب كما عرفه عباس حسن هو "علم بقواعد وضعت لمعرفة صحة الكلام العربي على قواعد النحو"[8]

فهو بذلك عبارة عن تقرير النتائج ثم التحقق من صحتها بناء على وجود المقدمات والشروط ويختلف عن علم النحو الذي هو:""علم بقواعد مستنبطة من استقراء كلام العرب وحوصلة إلى معرفة أحكام الجزاء هذا الكلام الذي تركب فيها""[9]، وهو بذلك عبارة عن تقرير قواعد منطقية لها مقدمات وشروط ونتائج[10]

2- مبادئ منهج الإعراب

أولا: استهداف المعنى:

إذ نعاين المعنى في التراكيب اللغوية المختلفة فإننا بذلك نهدف إلى إيجاد فهم عميق لهذه التراكيب والمعنى هو الغاية من الأصوات الشكلية المعبرة عنه، ولذلك فهو ظاهرة غريبة لتصور الإنسان للمفاهيم المختلفة في الداخل والباطن العقلي للإنسان وفي والذهن الإنساني غير الظاهر للعيان الذي لا يمكن أن يحدد بدقة والمعنى يتطور تطور الذرة إلى المادة الناقوس نفسه كذلك يحصل في تطور المعنى والطريقة التي يتكون بها فقد نشعر بمواطن المعنى في أدق شيء من الكلام وهو (المونام) ويتطور إلى الحروف (الأصوات ذات المعاني) إلى تالف هذه الحروف والأصوات لتكون وحدة أفخم من ذلك تسمى الكلمة وهذه العملية التفاعلية تحدث في قاموس معين يدركه العاقل المتبصر لذلك ويبقى العلم حريصا على الكشف أو حق الاقتراب فقط، ولهذا فعلماء اللغة تكلموا عن المقاطع الصوتية وعن الارتكاز (النبر) وما يحدثه من طغيان للمعنى وتكافئه في جزء منها من الكلمة على حساب الأصوات الأخرى وتغير مواطن الترتيب لهذه المقاطع في الظاهر من التركيب اللغوي إلى إحداث نوع من النظام المغاير لغيره فيؤدي إلى توجيه مشابه نوعا ما إلى أخره نظرا لاحتوائه على نفس المادة (الأصوات) .

و قد تعرض علماء اللغة منذ القدم إلى معاني بعض الأصوات، وأوردوها في أبواب مثل: "باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، وتظل المبادرة الأولى لعباقرة ذاك الزمان هي الثمرات الأولى والمنطلق لإنضاج هذه الدراسات.

انه يجب أن نتصور نظاما للجملة في إطار البحث عن المعنى مادام أن الغاية من إنشاء الجملة هو المعنى المراد الكشف عنه والتعبير عليه بهذه الألفاظ، وبهذا النظام المعقد ينشأ هذا المعنى، والعملية التي يتركب بوساطتها المعنى ليست إرادية كما يتصور، بل هي مفروضة عليه، لا يتدخل الإنسان في إيجادها اللهم في محاولة التكلف لا غير.

ويظل المعنى في إطار الكلمة ينمو مع أدنى وحدة صوتية يمكن أن تعبر عن معنى، ثم يتطور إلى الحرف ثم يتطور إلى توالي هذه الحروف، وما يمكن أن نعبر عنه من معنى متطور من تلك المعاني الجزئية ومع تغير مجموع هذه الحروف (مقطع صوتي) في الكلمة المؤلفة من مجموع هذه المقاطع وارتكاز بعض من هذه المقاطع إلى مقطع واحد تعضده من اجل إنشاء المعنى المعجمي للكلمة وبهذا التصور نفسه يمكن للجملة والمعنى من النشوء والتطور وتظل الكلمات بمعناها المعجمي تؤدي نفس الدور الذي تؤديه المقاطع في الكلمة المفردة ويصبح المركز المعنوي للجملة يتجسد في كلمة أو أكثر من ذلك إلى تآلف كلمتين (ما عبر عنه بالمسند إليه) تظل الكلمات الأخرى تعضد المعنى المعجمي للكلمة المرتكز عنها المعنى الجملي، وتتطور هذه المعاني إلى فقرات النصوص إلى النصوص ذاتها فترسم الصورة المراد التعبير عنها، ويجب أن نفهم هذا القاموس الذي تتكون به المعاني وتتركب.

فهمنا ذاته لنظام الذرات وتكونها من نواة والكترونات تابعة لها تعمل في فلكها وتخضع لها وتصبح مشحونة إذا أضيف لها الكترونات إضافية وتصبح فاعلة قادرة على التفاعل مع غيرها لتكون الجزيء، ومن ثم يمكن لهذه الجزيئات أن تتفاعل باعتبارها مواد لإنتاج جسم غريب يختلف عن مكونات أي جزئيات

مكونة له وهذا هو الناموس ذاته في نشوء المعنى، إذ قد تفقد وتضعف قوة المعاني المعجمية في بعض الكلمات التي تصبح مساعدة في تكون المعنى الجملي لتعيين المركز وتعطي طغيانا وتوسعا للمعنى المعجمي للكلمة المركزية.

وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن الكلمات بهذه العلاقات الجديدة التي تكونها مع الكلمات الأخرى أو الكلمة المركزية تضيف إلى الذاكرة الإنسانية من جراء هذا الاستعمال الذي يتداوله الفكر معاني مرادفة للكلمة ومعانيها السابقة، ولهذا فالقول الذي يجعل من أن الكلمة لا معنى لها إلا داخل السياق صحيح إلى درجة ما، بل قل ذلك، فنحن لا نفهم هذه الكلمات إلا من خلال مراجعة الذاكرة لمواطن الكلمات.

لنشبه التركيب اللغوي بالتفاعل الكيماوي للمواد، ننطلق من قول عبد القاهر الجرجاني: "و اعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك أذا قلت:ضرب زيد عمرا يوم الجمعة تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلمات على مفهوم واحد هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلمة لتفيده أتعس معانيها وإنما جئت لتفيده وجود التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول (المتعلق) [11] إلى أن يقول:(...و إذ قد عرفت هذا فهو العبرة أبدا) 12

ولو كان يعلم عبد القاهر الجرجاني ما ينطوي عليه الذهب والفضة من أنهما مادتان مكونتان من نواة وذرات ويتكون من مجموع ذراتها جزئيات لقال بنظرية التكون النووي للكلام وللمعاني.

ومن هذا المفهوم الذي سبق يمكن أن نتصور فهما عميقا لكل الجمل المطروحة للإعراب بفهمنا لتكون هذه العلائق التي بين الكلمات وفي أدنى جزء منها وتطور المعنى في هذا الجزئيات إلى الكلمات ومن ثم إلى الجملة:

مورفيم ⇦	حرف ⇦	كلمة ⇦	الجملة ⇦	الفقرة ⇦	النص
لا معنى ⇦	لا معنى ⇦	معنى معجمي ⇦	معنى جملي ⇦	صورة جزئية ⇦	صورة كلية الموضوع
نواة الكترونات ⇦	ذرة ⇦	جزئي بتفاعلها ⇦	مادة ⇦	مواد أخرى تكون مع جزئيات أخرى ⇦	مع تفاعل عدة مواد

ويمكن أن نبين على هذا التصور ما ألح عليه المتقدمون من النحاة بقولهم نظرية العامل والحركات التي هي محصول التعلق والعامل الذي هو مسيطر، وإذ ألح على هذا التصور لنظام تكوين المعنى الجملي واضرب لذلك الأمثلة الفيزيائية لابد لي من أن أفرق بين الأصناف المختلفة للمعنى وقد تطرق إلى ذلك تمام حسان [13].

لقد اتخذ النحاة الكلمة المفردة وحدة تحليلية للجملة فحملوها وظيفة الأبواب النحوية المفردة لأسباب أهمها:

1- أنها أصغر لغوي صالح للإطراء

2- أنها تدل على معنى مفرد

3- أن لها صيغة صرفية معينة

4- أنها تعتبر نواة اللواصق والزوائد

5- أنها العنصر اللغوي الوحيد الذي يظهر عليه الحركات الإعرابية

6- أنها اصغر ما يصلح للتقديم والتأخير في السياق

7- أنها تتطلب غيرها وتبطلها غيرها كما تتنافى مع غيرها وتتنافى معها غيرها.

فإذا وضعنا في ضوء الاعتبار الأخير وجدنا الكلمات تتكون منها الجملة وهذه الجملة هي المدى الأقصى الذي وقف عنده النحاة فلم يتناولوه وحدة لغوية اكبر منها حتى حين كانوا يتكلمون عن عطف الجمل أو عن الاستدراك أو الإضراب...الخ كان منطلقهم من علاقة الجملة الواحدة بأختها و لم يحدث مرة أن شملوها معا بمصطلح واحد يتضمن مفهوم الجملة، ولقد كان النحاة على صواب عندما وقفوا هذا الموقف لأن تركيب النص سمح باستنباط بعض الضوابط بالنسبة لعلاقات الجمل ومعانيها ممن كان لهم إن يتمكنوا من إخضاع أي عنصر اكبر من الجملة لمثل ما تخضع له التراكيب النحوية من التقيد الصارم، بل أن تقطيع النص إلى فقرات يتبع كل منها في عدد قليل أو كثير من الجمل ولا يمكن أن يخضع لقاعدة من أي نوع، كما تطرق تمام حسان إلى العلاقة بين الرموز والمعنى

العلاقة بين الرموز والمعنى

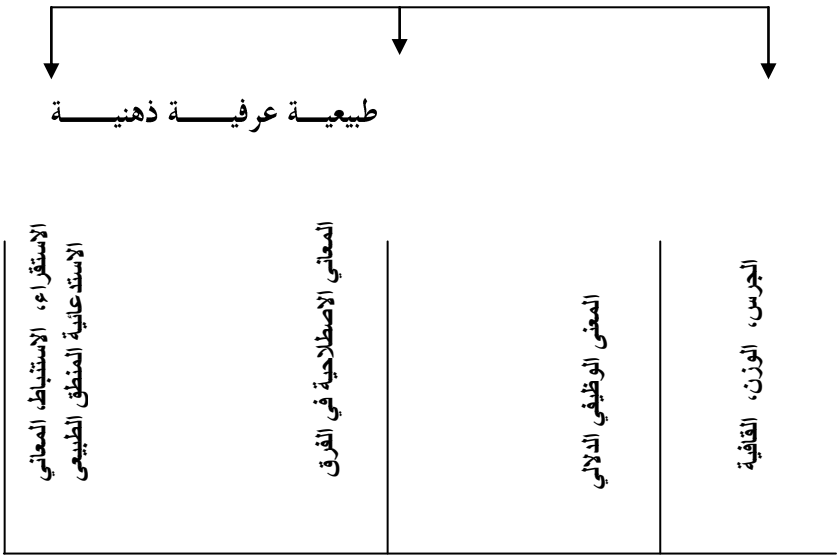

1- **العلاقة الطبيعية**: تتمثل في الرابطة التي تكون بين ما يقع عليه الحس الإنساني وبين تغير الإنسان لهذا المحسوس.

صفرة الوجه	←←←←	الخوف
حمرة الوجه	←←←←	الخجل

وتقوم على عزل المدلول والكشف على تأثير الدال على النفس ويتضح المعنى في جرسه وإيقاعه وسكبه وتأليفه وتطرقت إلى هذه الدراسات الجمالية النفسية والكيماوية بعامة واللغوية بخاصة والبلاغيون العرب.

2- **العلاقة العرفية:** فهي اعتباطية يتفق عليها عامة الناس ومتعارف عليها وعلى فهمها، دون أن يكون لذلك سند يربط العلاقة اللفظية بالمعنى سواء أكان طبيعي أم منطقي أو ذهني وكل علاقة في نظام اللغة من هذا النوع العرفي سواء في إطار الأصوات أو الصرف أو النحو أو المعجم أو الدلالة أو أنماط الجمل والمعنى اللغوي ذو العلاقة العرفية أنواع:

المعنى اللغوي والعلاقة العرفية

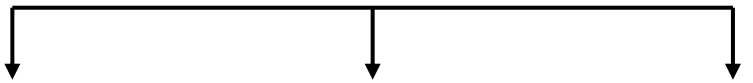

وظيفي معجمي دلالي

وهو معنى الأجزاء التحليلية وهو معنى الكلمة المجزئة وهو معنى المقال منظور إليه في مقام

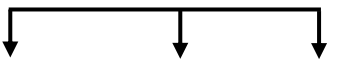

الأصوات الصرف النحو

1- والمعنى الوظيفي يمكن أن يحدد داخل المجال الصوتي كما في بعض حالات الجناس: قام، نام، سام،، صام، رام وهو معنى سلبي لا يستفاد منه أي معنى وبالرغم مما وقف عنده اللغويون المتقدمون من إعطاء معان لبعض الحروف كالقاف أنها تدل على الشدة من قبيل(قضم) والخاء تدل على الرخاء من قبيل (خضم)

- والمعنى الذي ينسب إلى أقسام الكلمة (اسم، فعل حرف) وصف، ظرف

- المعنى الذي ينسب إلى عناصر التعريف: الشخص (متكلم، خطاب، غياب) وبالنوع (التذكير والتأنيث) وبالعدد (مثنى، مفرد، جمع).

- المعاني المنسوبة إلى التذكير والتأنيث.

– المعاني المتعلقة بالصيغ المجردة كالطلب والصيرورة والمطاوعة وصيغ الزمان والمكان والهيئة والمرة.....الخ.

– معاني الزوائد واللواصق كالتوكيد والتصغير والتعدية وفي المستوى النحوي: كمعاني الفاعلية والمفعولية والحالية...الخ.

و هذه المعاني تحددها المعاني الصرفية والصوتية داخل السياق والتركيب.وتنشأ في علاقات الجمل بعضها ببعض، وتؤثر في المعاني المفردة للكلمات سواء الصرفية أو الصوتية أو المعجمية. وهكذا مما يسبب ظاهرة الترادف في اللغة العربية، وفي المعنى الدلالي (السياقي)، وهو الشغل الشاغل للتحليل النحوي (الإعراب)، فلا يمكن أن نفهم كلمة إلا داخل السياق العام (أو الجملة)، ولا نفهم الجملة إلا بعلاقات الكلمات بعضها البعض، فالتركيز على هذا المعنى الوظيفي المتجلي في النحو (المعنى الوظيفي النحوي) يكون على مستوى الجمل، ومن هنا فالإعراب في اللغة العربية هو جزء من التحليل الكلي للنصوص الذي هو تحليل للجمل المفردة وعلاقات هذه الكلمات بعضها البعض، ولا يمكن أن نفهم الجمل بفهمنا للكلمات فقد نفهم الكلمات لوحدها بمعان لكن وهي متشابكة في نسيج معين يتطلب منا معرفة بالإعراب وأصوله ومبادئه ومن ثم فهم الجملة.

ولذا كان الإعراب هو التحليل للمعاني والإبانة عن المعاني.إن فهم نشوء هذا المعنى من أدنى جزء إلى أعلاه وهو المعنى الجملي ضروري للمحلل الإعرابي الذي يعالج مشكلة الإفهام، ولهذا فالإعراب يهتم بكشف ناموس تكون هذه العلاقات، ومن ثم وظائف هذه الكلمات داخل العلاقات النحوية ولا يفوتنا في هذا المقام أن نعضد ما فهمناه من مهمة الإعراب قول الجرجاني: " إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كافية فيها حتى يكون هو مستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه

حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه"[14]

ثانيا:الإعراب في مستوى المبنى:

لقد ذكرنا الإعراب هو تحليل العلاقات القائمة بين أبواب النحو المتمثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب نربط المقولات الجامدة بوظائفها النحوية الديناميكية، ونترجم الكلمات إلى وظائفها النحوية التي يمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية بالمعنى الجملي المقصود من التراكيب.

" وثمة سمات تحدد المقولات النحوية، منها الخصوصية والمحدودية والثبات وهذه السمة الأخيرة علاقة فارقة بين المقولات والوظائف، فالمقولات والوظائف فالمقولات تفارق الوظائف من جهات عدة، المقولات عناصر ثانية (استاتيكية) غير متحركة، أما الوظائف فعناصر متحركة " ديناميكية" حيه. وفي الجملة التالية مثل توضيحي على ذلك" (ضرب زيد عمرا) فإن قلنا أن " زيد " ولا عمرا " اسمان موضوعان، وإن " ضرب " عمل: (حدث/ حركة) فهذا لا يخبرنا بشيء عن الرباط العضوي الذي يؤلف بين العناصر الثلاثة، أما إذا قلنا إن (زيد) فاعل، (و عمرا) مفعول و" ضرب " فعل فإن كل شيء يتضح من خلال الوظائف عين تتدخل العلاقات ويصير من الكلمة الميتة كائن حي وتكتسب الجملة معناها "[15]

فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب نحوية تتضح العلاقات التي بينها، لأن هذه العلاقات مقرره في قواعد النحو.

والإعراب هو الإبانة عن المعاني النحوية من اجل إيضاح المعنى الجملي، ذلك أن الكلمات بمعناها المعجمي لا تسعف في إيضاح المعنى. فنحن حين نقول: (قطع الولد النبتة)، فحين نبحث عن المعنى المعجمي لكلمة " الولد " نرى أنها معدومة بل إنها تعبر عن تصور ذهني لصورة هكذا الولد وفقط، ولا تنبئ بمعنى معجمي

دلالي من الجذر (و، ل، د)، وكذلك الحال بالنسبة لـــ (النبتة) فهي تثير تصورا لشيء ساكن هو ذات النبتة لا غير، والذي يضفي الحركة على (الولد) و(النبتة) الجملة) وينبئ عن حدث ويربط بين الولد والنبتة ويثير في الذهن صورة متحركة مرسومة، هذه الصورة تتغير فيها المعاني المعجمية من (قطع الولد النبتة) إلى (قطع، القاطع، المقطوع).

المعنى الدلالي والمعجمي للفعل (قطع) في جذره (ق.ط. ع) فيعطيها حركة (أي وإذ نربط المعنى الدلالي والوظيفي والمعجمي للكلمات المكونة لمعنى الجملة، نستغرب قول تمام حسان من أن الإعراب لا دخل له بالمعاني الدلالية وإنما يهتم فقط بالمعاني الوظيفية ولو كانت لجمل غير مقبولة نحويا فيقول: " وحيزا قال النحاة قديما إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معينا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي هينا والدلالي حينا آخرا، و لم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي. والحق أن الصلة وثيقة جدا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعى أنك أعربتها إعرابا صحيحا وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها إلا من دلالاتها على مفهومها اللغوي، وكذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكن مصوغة على شروط اللغة العربية وموصوفة على غرار تركيبها "[16].

ويبدو أن تمام حسان أراد توجيه الإعراب وجهة تغير المسار الذي رسم إليه وهو الكشف عن مختلف المعاني في أدنى أجزاء التركيب، وهو لم يدرك جيدا معنى المعنى الوظيفي، إذ كيف يتكون هذا المعنى، فهذا المعنى كما بينا سابقا يأتي من المعاني المعجمية وانصهاره في بوتقة واحدة، ودخولها ضمن نظام معين، والمعنى الوظيفي هو معنى كل كلمة داخل التركيب بالنسبة لمعنى الجملي الكلي، وابن هشام يقول: وأن أول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا"[17].

ولا يمكن أن نفهم الإعراب بأنه منهج شكلي يهتم فقط بكشف المعاني من خلال قرائن اللفظية والمعنوية التي تهتم بعلاقة كلمتين ببعضهما البعض ولكن للمعنى والمستوى الدلالي دورا في فهم التركيب بأجمله وعلاقات كل لكلمات ببعضها البعض وأن فهم الجملة الكلي ضروري لتعيين وتحليل الوظائف النحوية تحليلا يتوافق مع معنى الجمل، ومن هنا فالإعراب ليس " معنى يوصل إليه عن طريق المنهج الشكلي " [18] وإنما تمثل المعنى في الذهن قبل الإعراب ضروري أيضا بل هو الباعث لوجود هذه المظاهر المورفولوجية، وفهم المعنى الجملي ضروري لمعرفة القرائن المعنوية التي قال بها تمام حسان.

إن مراعاة المستوى الدلالي في الإعراب ضروري جدا، كما أنه هو الذي يفرض عليه هذه القواعد والتأثيرات النحوية والمظاهر الإعراب، أي أن المستوى الدلالي يتحكم في مستوى المبنى، والإعراب ينطلق من مستويين، مستوى المبني، ومستوى المعنى.

أ- المستوى الصرفي:

لقد تكلم العرب في هذا الباب كثيرا إلى درجة الغلو، وهو الأمر الذي طبع الإعراب بالشكلانية، وذلك أن الكلمات باشتقاقها وتصاريفها ترد في باب نحو دون آخر، فقد عقد ابن هشام في باب: " الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "، وفي الجهة السادسة. وهي عنده: ألا يراعي العرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشر على ما اقتضته حكمه لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط، فيورد ابن هشام أنواعا من ذلك مشيرا إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمُعربين [19]:

1- **النوع الأول**: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت: ومن الوهم في الأول يورد ابن هشام قول الزمخشري في إعرابه " ملك الناس، إله الناس " [20]

بأنهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جادين على موصوف، وتجري عليهما الصفات نحو: قولنا: (إله واحد وملك عظيم) ...[21]

ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: (مررت بهذا الرجل) إن الرجل نعت، يقول ابن هشام: " قال ابن مالك: (أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك، والحامل عليهم توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعة، وليس كذلك فإنه من الجوامد بمنزلة النعت في المشتق) ولا يمتنع كون المنعوت لخص من النعت"[22].

2- النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت النكرة والتنكير للحال والتمييز، وأفعل، ونعت النكرة:

ومن الوهم الأول قوله جماعة في " مديد " من " ويسقى من ماء صديد " [23] وفي " طعام مساكين " من: " أو كفارة طعام مساكين " [24] فيمن نون كفارة ": أنها عطفا بيان وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب في ذلك أن يكون بدلا، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات [25].

وقول بعضهم في " نافع" من قول النابغة:

من الرفتيش في أنيابها السم ناقع [26]❁❁❁نبيت كأني ساورتني ضئيلة

إنه نعت للشم، والصواب كما يرى ابن هشام أنه خبر للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان.[27]

3- النوع الثالث : اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه خاصا كمنع الصرف الذي اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في أجمع، وكنعت الإشارة وأي في

النداء: اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذلك تعريف فاعلي نعم وبئس، ولكنهما تكون مباشرة له، أولها أضيف إليه بخلاف ما تقدم فشرطه المباشرة له[28].

و من الوهم في ذلك يورد ابن هشام قول الزمخشري في قراءة أبي ابن عيله في: " إن ذلك لحق تخاصم أهل النار "[29] بنصب " تخاصم": إنه صفة للإشارة [30].

4- النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

و من الوهم الأول يورد ابن هشام قول الزمخشري في قوله تعالى: " فاستبقوا الصراط أنى يبصرون "[31] وفي قوله تعالى: " سنعيدها سيرتها الأولى "[32] وقول ابن الطراوة في قوله:

لدن بهز الكف بعسل فتنة فيه كما عسل الطريف الثعلب

و قول جماعة في: (دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق، أن هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفا مكانيا لما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهه، وجانب وأمام، وخلف.

والصواب إن هذه المنصوبات في هذه المواضع على إسقاط الجاد توسعا والجار المقدر (إلى) في: (سنعيدها سيرتها الأولى) و(في) في البيت، وفي " إلى" في الباقي[33].

ومن الوهم في الثاني قول الحوفي – كما يذكر ابن هشام- في: ظلمات بعضها فوق بعض " [34]. أن بعضها فوق بعض " جملة مخبر بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص فالصواب قول الجماعة إنه خبر لمحذوف أي: " تلك الظلمات " نعم إن قدر أن المعنى " ظلمات أي ظلمات " بمعنى: " ظلمات عظام أو متكاثفة " وتركت الصفة الدلالة المقام عليها.[35]

ويذهب نهاد الموسى إلى أن هذا الملحظ متوارد في معالجتهم بصورة متسعة وإن النحويين يصلون بين المصدر والمفعول المطلق، كما يصلون بين المصدر والمفعول لأجله، ويصلون بين الحال والاشتقاق، ومعروف أيضا أنه لا يستوي عند النحويين أن يقال: " غلاف الكتاب أنيق "، و" ناشر الكتاب صديق ".

على كل، من أن كلا منها مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة، ذلك أن الأول عندهم يتعرف بالإضافة، أما الثاني، فهو باق على تنكيره، بدليل دخول رب. وبدليل نعت النكرة به نحو: " هديا بالغ الكعبة " [36] والأصل في الصفة المطابقة أي مطابقة موصوفها في التعريف والتنكير، وهذا الفرق عندهم راجع إلى أن المضاف في الثاني جاء وصفا أي: اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة بل إنهم جعلوا الإضافة على نوعين: لفظية ومعنوية أخذا بهذا الاعتبار الصرفي وانعكاسه على علاقات الكلم في التركيب على مستوى المعنى.[37]

إن تصنيف الأبواب النحوية على أساس المبنى المرتكز على المعنى. قد اعتنى به ابن هشام في مؤلفه " معنى اللبيب " فمنها الصرفية والتركيبية.

ب- المستوى التركيبي:

أ- جاء في المغني أن النحاة العرب اشترطوا أن يكون بعض المعمولات مفردا في مواقع، واشتراطهم في بعض المواضع أن يكون جملة، فيشترط في الفاعل أن يكون مفردا، ويشترط في خبر " أن " المفتوحة الهمزة إذا خففت، وخبر القول المحكي، وخبر أفعال المقاربة، وجواب الشرط، وجواب القسم أن يكون كل منها جملة.[38]

ب- اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض المواضع الأخرى، فيتعين أن تكون الجملة فعلية في جملة الشرط، وجملة جواب " لو ط و" لولا"، و" لوما" وفي الجملتين بعد " لما"، والجمل التالية أحرف التحضيض

وجملة أخبار أفعال المقاربة، ويتعين أن تكون الجملة اسمية بعد " إذا" الفجائية وبعد " ليتما " على الصحيح فيهما، وقد أورد ابن هشام أمثلة مما وقع فيه الوهم للعربين.[39]

ج- اشتراط الجملة الخبرية في مواضع، والجملة الإنشائية في مواضع فيتعين أن تكون الجملة الخبرية في الصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبرا لكان أو خبرا لان أو لضمير الشأن أو جوابا للقسم غير الاستعطافي، ويتعين أن تكون الجملة الإنشائية في جواب القسم الاستعطافي.

د- اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها أن لا يوصف، فمن الأول مجرور " رب" إذا كان ظاهرا، " وأي " للنداء، والجماء في قول العرب " جاءوا الجماء الغفير "، وما وطئ به من خبرا أو صفة أو حال نحو: " زيد رجل صالح، ومررت بزيد الرجل الصالح "[40].

هـ- تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر: كالعامل في ك وصف مصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل، ويوصف بعده وكالموصول قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها وتعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب.

يقول ابن هشام " فمن الوهم في الأول قول بعضهم في قول الحطيئة:

" أزمعت يأسا مبينا من نوالكم" " ولن ترى طاردا للحر كاليأس"

إن من " متعلقة بيأسا، والصواب أن تعلقها بيئست محذوفا، لان المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله "[41].

و- إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو: (كان قائما زيد)، ومنع ذلك في البعض نحو: (إن زيدا قائم).

و يذكر ابن هشام أنواع من أوهام المعربين يقول:

" ومن الوهم الأول في هذا قول المبرد في قول العرب: (إن من أفضلهم كان زيدا)، إنه لا يحب أن يحمل على زيادة (كما) كما قال سيبويه: بل يجوز أن تقدر (كما) ناقصة واسمها ضمير زيد. لأنه متقدم رتبة، إذ هو اسم إن (ومن أفضلهم) خبر كان. وكان ومعمولها خبر " إن"، فلزمه تقديم خبر " إن " على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجرور، وهذا لا يجيزه أحدا."[42]

نرى إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط، وكم الجزية.

و في باب المفارقات بين الأبواب النحوية، يفرق ابن هشام بين وجود المكون في باب نحوي وبين مكان اقتسامه إلى باب نحوي آخر في التركيب الواحد على نحو:

1– **ما يعرف به المبتدأ والخبر** : لب الحكم بابتداء يه المقدم من الاسمين في ثلاثة مسائل:

أ– أحدهما أن يكونا معرفتين تساوت رتبها نحو: (الله ربنا) أو اختلفت نحو: (زيد الفاضل)، و(الفاضل زيد)، ويجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو: " القائم زيد ".

و الحقيقة أن المبتدأ –كما يرى ابن هشام – ما كان أعرف، كزيد في المثال أو كان هو، والمعلوم عند المخاطب، كأن يقول: من القائم ؟ فنقول: زيد القائم فإن علها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ[43].

– الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: أفضل منك أفضل مني ".

– الثالثة: أن يكونا مختلفتين تعريفا وتنكيرا، والأول هو المعرفة كـــ: (أزيد قائم)، إن لم يكن له مسوغ للابتداء بالنكرة.

و يفرق عبد القاهر الجرجاني بين التراكيب النحوية التالية:

" زيد منطلق "، " زيد المنطلق"، و" المنطلق زيد" ففي التركيب الأول، يكون كلامك مع من لم يعلم أن كان من زيد، ولا من عمرو فأنت تعلمه وتفيده ذلك الابتداء.

وفي التركيب الثاني، زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من " زيد " وأما من " عمرو "، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره.

والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: (زيد منطلق) فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان. وتثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلا قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلمه لزيد فاقدته ذلك.

و يفرق عبد القاهر الجرجاني بين (المنطلق زيد) وبين (زيد المنطلق) فالقول في ذلك أنك، وإن كنت ترى في الظاهر أنها سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك بل الكلام فصل ظاهر إذ أن: زيد المنطلق فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه. إلا أنه لم يعلم أن زيد كان بن عمرو ؟ فإذا قلت: زيد المنطلق أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا دمت: " المنطلق "، فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك، فلم يثبت، و لم تعلم الشخص الذي تراه من بعد هو زيد، وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب ديباج، والرجل من عرفته قديما بعد عهدك به، فتناسيته، فيقال لك: اللابس الديباج صاحبك الذي يكون عندك في وقت كذا، أما تعرفه ؟ لشد ما نسيت، ولا يكون الغرض أن

يثبت له لبس الديباج لاستحالة ذلك من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تغنيك عن إخبار مخبر، وإثبات مثبت لبسه له.

و يذهب عبد القاهر إلى أنه متى رأيت اسم فاعل، أو صفة في المعنى خبرا فأعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا كقولك (زيد المنطلق)، والغرض إذ بدئ باسم الفاعل أو الصفة من الصفات فجعل مبتدأ كقولك: (المنطلق زيد) [44].

و عبد القاهر يستند إلى معيار المعنى في إعراب " اسم الفاعل " في التركيب وهو على حق في ذلك، فكثيرا ما يسعفنا فهم المعنى أو الجملة في مستواها الإبلاغي التواصلي على الإعراب الصحيح وتحديد وظيفة الكلمات.

الخاتمة:

وأخيرا ما نريد أن نصل إليه هو أن علم الإعراب أصول يُعرف بها أحوال تركيب الكلام العربي، وهذا يعني أنه لا ينحصر في انفعال أواخر المفردات، أتهيؤا كان أم أثرا أم تغييرا، وإنما يشمل جميع الأصول التي تضبط سلوك المفردات والجمل وأشباهها حين تنتظم داخل التعبير.

وعندما يمارس العربي الكلام يستخدم أحكام هذه الأصول ويجريها في التركيب، ليكون فيما ينجزه من نثر أو شعر تحقيقا لعمليات الإعراب، وعلى هذا يصح أن نقوا إن الإعراب هو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية والعلاقات الإعرابية لعناصر العبارة بالنسق والنمط والصوت.

أعني أنه يُصاغ التركيب الغوي في الإعراب بحيث تحمل كل كلمة أو جملة، أي كل عنصر تركيبي ما يقتضيه في سياقه التعبيري من وظيفة أو معنى أو علاقة بما حولها، ويتضح ذلك بالنسق الذي تنتظم فيه تلك العناصر والصيغ التي تملؤها

والأصوات التي تبدو وتقدر في أواخره. فليس ما دار حوله خلاف النحاة من التعريف إلا زاوية محدودة من ميدان منهج الإعراب تمس الجانب الأخير منه ألا وهو أصوات الضم والنصب والكسر والسكون وما ينوب عنها من أحرف أو حذف.

نستطيع أن نعبّر عن التحليل الإعرابي بأنه تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد وظائفها التركيبية، ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظا أو تقديرا أو محلا.